استنكرت على المستويين الرسمي والشعبي الإساءة التي وجهتها قناة المنار

لبنان يشدد على وجوب عدم التعرض لدولة الكويت وسمو أمير البلاد

شددت وزارة الخارجية والمغتربين اللبنانية أمس على وجوب عدم التعرض لدولة الكويت وسمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد والشعب الكويتي.

وقالت الوزارة في بيان "تذكر بوجوب عدم التعرض لأي دولة شقيقة كانت أم صديقة كما تحيي دولة الكويت الشقيقة وسمو أميرها صديق لبنان الصادق والوفي الذي يحمل لبنان في قلبه ووجدانه ولم يتركه في أحلك الظروف وكذلك الشعب الكويتي الذي يعتبر لبنان بلده الثاني".

واعربت الوزارة عن تمنياتها من جميع اللبنانيين "عدم التدخل في شؤون الدول التي وقفت ودعمت لبنان في ازماته واضعين مصلحة وطنهم واللبنانيين نصب أعينهم".

وكان رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري ورئيس الحكومة المكلف سعد الحريري اضافة الى مجموعة واسعة من القوى السياسية والشعبية والدينية والهيئات الاقتصادية اصدروا بيانات استنكرت فيها ما ورد في مقابلة عرضتها قناة المنار اللبنانية من تطاول على الكويت واميرها وشعبها.

كما طلب النائب العام التمييزي في لبنان القاضي سمير حمود من الاجهزة المختصة متابعة المقابلة وتفريغها تمهيدا لاجراء المقتضى القانوني.

على صعيد متصل قال مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ عبد اللطيف دريان أن دولة الكويت وأميرها الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح يمثلان كرامة لبنان واللبنانيين، وأي إساءة أو تطاول على أي دولة خليجية أو عربية من بعض الموتورين هو تصرف غير مسؤول لا تتحمله الدولة اللبنانية ومؤسساتها.

وأكد في بيان له على أن «دولة الكويت هي فوق كل الأضاليل والإدعاءات التي يروّج لها المفترون لتشويه دورها الرائد التوحيدي والوفاقي الذي يقوم به الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وحكومته في المحافظة على التضامن العربي وتعزيز الوحدة والتعاون في مجلس التعاون الخليجي والتقارب بين العالمين العربي والإسلامي، خصوصا في ظل الظروف الصعبة التي يمرّ بها وطننا العربي وعالمنا الإسلامي، وأي تحليلات خلاف ذلك هي اقتراءات تهدف إلى التحريض والتحدي وإثارة الفتن».

وتابع: إن دولة الكويت وأميرها الشيخ صباح الأحمد وقفا ويقفان إلى جانب لبنان في كل قضاياه وفي محنته ودعم اقتصاده ونهضته واحتضان شعبه في كل مجالات العمل في الكويت، وإن الصلة الوثيقة المتبادلة بين البلدين لا يمكن أن تعكر صفوها أكاذيب وتخيلات وهمية، وسيبقى لبنان وشعبه وفيا للكويت وشعبه وقيادته، ولن يكون إلا مع أشقائه العرب فهو جزء منهم ولو كره الكارهون.

وشدد مفتي الجمهورية اللبنانية على أن السياسة الأخوية والحكيمة التي تنتهجها دولة الكويت في علاقاتها مع الأشقاء العرب وخصوصا لبنان تغيظ الذين يريدون شرا بالكويت والعرب ولبنان، لأن هذه السياسة تسقط الأهداف والنزوات والأطماع التي يعمل في خدمتها بعض ضعاف النفوس.

وزارة الخارجية اللبنانية

■ مفتي لبنان : أي إساءة أو تطاول على أي دولة خليجية أو عربية من بعض الموتورين هو تصرف غير مسؤول

نائب رئيس مجلس النواب اليمني يصل إلى البلاد في زيارة رسمية

وصل نائب رئيس مجلس النواب اليمني محمد الشدادي والوفد المرافق له إلى البلاد أمس الأحد في زيارة رسمية تستغرق أربعة أيام.وذكرت شبكة (الدستور) الاخبارية في بيان صحفي انه كان في استقبال الشدادي لدى وصوله نائب رئيس مجلس الأمة رئيس بعثة الشرف المرافقة عيسى الكندري وأمين عام مجلس الامة بالانابة عادل اللوغاني وسفير الجمهورية اليمنية لدى الكويت الدكتور علي بن سفاع.

نائب رئيس مجلس النواب اليمني

مساعٍ حكومية لضمان صرف دعم العمالة للمستحقين

«تحسين بيئة الأعمال»: تخصيص 150 ألف متر لمبادري «المشروعات الصغيرة والمتوسطة»

■ الفضالة : الروضان سيقدم عرضًا تفصيليًا عن المساحات التي سيتم تسليمها للصندوق

جانب من اجتماع لجنة تحسين بيئة الأعمال

ناقشت لجنة تحسين بيئة الأعمال ورعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال اجتماعها اليوم الأحد موضوع تسليم أراض صناعية للمبادرين في الصندوق الوطني لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقضية دعم العمالة لأصحاب المشاريع المتناهية الصغر.

وحضر الاجتماع من الجانب الحكومي وزير التجارة والصناعة خالد الروضان ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح والمدير العام للمؤسسة العامة للرعاية السكنية بدر الوقيان.

وقال مقرر اللجنة النائب يوسف الفضالة في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن جدول اجتماع اللجنة اليوم مكون من بندين يتعلقان بالأراضي الصناعية التي يمكن تخصيصها لصندوق المشروعات الصغيرة من قبل الهيئة العامة للصناعة والمؤسسة العامة للرعاية السكنية، وتم الاتفاق على عقد اجتماع آخر بعد ثلاثة أسابيع لإجراء عرض تفصيلي لمساحات الأراضي التي سيتم تخصيصها للصندوق.

وأعلن الفضالة نية الجهات المعنية تخصيص مساحة تقارب 150 الف متر مربع لمبادري الصندوق الوطني لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأوضح أن هذه الارض ستقوم المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتطويرها وتخصيص 100 ألف متر مربع منها كاراض حرفية و٥٠ ألف متر مربع كمساحات تخزينية، مطالبا الجهات الحكومية بالعمل بأسرع وقت ممكن لتخصيص هذه الأراضي للصندوق وتسليمها للمبادرين.

وكشف أن الوزير الروضان سيقدم عرضا تفصيليا عن المساحات التي سيتم تسليمها للصندوق موضحا فيه الموعد الذي سيتم فيه تسليم هذه الأراضي للمبادرين بحسب أعمالهم، وذلك في الاجتماع المقبل للجنة.

وأوضح الفضالة أن وزارة التجارة طرحت خلال بند ما يستجد من أعمال موضوع تطوير مركز الأعمال في منطقة إشبيلية، وإنجاز معاملات تأسيس وتعديل الشركات وإصدار التراخيص إلكترونيًا.

كما بين أن اللجنة ناقشت بحضور وزيرة الشؤون وممثلين عن الهيئة العامة للقوى العاملة موضوع صرف الدعم لأصحاب المشاريع المتناهية الصغر.

وقال الفضالة "دار حول هذا الموضوع نقاش طويل، وكانت الوزيرة متحفظة على بعض النقاط، وهناك تخوف من العاملين في القوى العاملة من بعض المواضيع"، مؤكدًا في الوقت نفسه حرص الجميع سواء في اللجنة أو الوزارة أو القوى العاملة على ضرورة وصول الدعم للمستحقين الحقيقيين من هذا المجال وليس للعمالة الوهمية.

وبين أنه تم الاتفاق على عقد اجتماع في بداية دور الانعقاد القادم مع التشكيل الجديد للجنة، بعد ورود الاشتراطات المطلوبة من وزارة الشؤون لصرف دعم العمالة.

في ختام مشاركته بأعمال الندوة البرلمانية حول الوضع الراهن

الرويعي يؤكد أهمية مواجهة التحديات التي تهدد الوطن العربي

د. عودة الرويعي

اكد امين سر مجلس الامة وامين سر الشعبة البرلمانية النائب الدكتور عودة الرويعي أمس اهمية العمل والتنسيق على مواجهة كافة التحديات التي تهدد الوطن العربي.

جاء ذلك في تصريح ادلى به الرويعي لوكالة الانباء الكويتية (كونا) في ختام مشاركته في اعمال الندوة البرلمانية حول الوضع العربي الراهن التي نظمها (الاتحاد البرلماني العربي) واستضافها مجلس النواب المصري في القاهرة على مدى يومين.

وقال الرويعي ان هناك تحديات داخلية واخرى خارجية تهدد الوطن العربي ومنها سياسية واقتصادية وامنية واجتماعية وغيرها.

واكد ان التكامل الاقتصادي العربي هو السبيل لمواجهة التحديات الراهنة ومعوقات التنمية مثل البطالة والفقر مبينا ان "القوة الاقتصادية تعدت المراحل الخاصة بالتكتلات العسكرية".

وشدد على ضرورة "محاربة الفساد وتنظيف السوق المحلية والاقتصاد المحلي وتنويع مصادر الدخل والتكامل بين الدول العربية لانشاء تكتلات اقتصادية تساهم في استقرار مجتمعاتها".

ودعا الى الاستغلال الامثل للموارد البشرية وتنميتها قبل الموارد الطبيعية معتبرا ان عدم استغلال تلك الموارد يسيء لاستغلال الموارد الطبيعية ويجعلها في مهب الريح.

من جهة اخرى اكد الرويعي اهمية الندوات البرلمانية في تقريب وجهات النظر وتوحيد الرؤى بين البرلمانيين حول القضايا والتحديات التي تهدد الدول العربية مضيفا ان المشاركين استعرضوا تلك التحديات وكيفية مواجهتها سواء بين الدول مجتمعة او كل دولة على حدة.

وذكر ان الندوة تطرقت الى التطرف الفكري وكيفية محاربته من خلال التعليم والثقافة وسيادة القانون مشيرا الى ان المشاركين قاموا بسرد تاريخي لعدد من قضايا التطرف.

وجدد الرويعي تأكيده على ضرورة عقد مثل هذه الندوات على مدار السنة لتبادل وجهات نظر البرلمانيين العرب وتقريبها بهدف توحيد الجهود والتنسيق في القضايا الثقافية والخلافية لتعزيز التوافق والتكامل العربيين.

الشاهين يطالب بالتدقيق في الشهادات الدراسية المقدمة لعضوية مجالس إدارات الجمعيات المختلفة

النائب أسامة عيسى الشاهين

طالب النائب أسامة عيسى الشاهين عضو مجلس الأمة بأن يتم التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والهيئة العامة للقوى العاملة من جهة ، وجمعيات النفع العام والجمعيات التعاونية من جهة أخرى للتدقيق في الشهادات الدراسية المقدمة لعضوية مجالس إدارات كل من : الجمعيات التعاونية، والجمعيات العمومية، والنقابات، والاتحادات، والجمعيات المختلفة، للتأكد من أن صاحب المؤهل الدراسي حصل عليه من مؤسسات تعليمية معترف بها من قبل الدولة ».

وقال في نص الاقتراح تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بإشهار جمعيات النفع العام والنقابات بالتعاون مع الهيئة العامة للقوى العاملة، وكذلك الجمعيات التعاونية.

ونظرا لأهمية الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات التي يتم إشهارها، فإن الحصول على المؤهل العلمي المناسب لشغل المناصب القيادية أو عضويتها بحسب الاحوال أمر ضروري وهام.

وقد أشيرت مؤخرا قضية الشهادات الدراسية المزورة والتي أدت إلى قيام الحاصلين عليها بتولي بعض المناصب القيادية دون وجه حق.

وللقضاء على هذه الظاهرة السلبية وإعطاء كل ذوي المؤهلات والكفاءات هذه المناصب دون أصحاب المؤهلات المزورة.

فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

« يتم التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والهيئة العامة للقوى العاملة من جهة وجمعيات النفع العام والجمعيات التعاونية من جهة أخرى للتدقيق في الشهادات الدراسية المقدمة لعضوية مجالس إدارات كل من : الجمعيات التعاونية، والجمعيات العمومية، والنقابات، والاتحادات، والجمعيات المختلفة، للتأكد من أن صاحب المؤهل الدراسي حصل عليه من مؤسسات تعليمية معترف بها من قبل الدولة ».